

التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وأثره على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي

فاتن أمين النعيمي

مدرس مساعد في قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الزرقاء
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص

بحثت الدراسة في أهمية التحفظ المحاسبي، وأثره على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية الأردنية، خلال الفترة (2013-2018)، وتم اختبار مجتمع الدراسة كاملاً والمتمثل بـ (13) بنك تجاري مدرجة في سوق عمان المالي، واستخدمت معادلة الانحدار المتعدد، للتنبؤ بوجود أثر للتحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية، على كل من تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون، وأوصت بضرورة إبقاء التحفظ المحاسبي في الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية، وحث البنوك والشركات المساهمة على تطبيق التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، لدوره الكبير في خفض تكلفة رأس المال، وتحقيق منافع اقتصادية لها. ودعت الباحثة إلى إجراء الدراسات والأبحاث حول التحفظ المحاسبي، وعلاقته بتماثل المعلومات وشفافية القوائم المالية وكفاءة الأسواق المالية، لمساعدة المنظمات المهنية في اتخاذ القرارات المناسبة، حول إبقائه ضمن الإطار المفاهيمي لأعداد التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، تكلفة رأس المال، تكلفة حقوق الملكية، تكلفة الديون، وعدم تماثل المعلومات.

المقدمة

حاز التحفظ المحاسبي على اهتمام كبير من قبل الباحثين في المحاسبة المالية، لدوره في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في القوائم المالية وزيادة شفافيتها، بالإضافة لكونه أحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، فقد أثبتت بعض الدراسات أن ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الإدارات، والاعتراف بالخسائر المتوقع حدوثها في المستقبل، وعدم الأخذ بعين الاعتبار بالأرباح المتوقع حدوثها، يزيد من شفافية قوائمها المالية، كما تلجأ الإدارة إلى التحفظ المحاسبي لتخفيض مخاطر اختيار البديل المناسب من البدائل المتاحة، والذي يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عمومًا، (Kim et al., 2013). أشارت بعض الدراسات إلى دور التحفظ المحاسبي في زيادة كفاءة الأسواق المالية (النجار، 2014)، وعُرف بأنه «الأخذ بالحسبان الانخفاض المتوقع في الدخل أو الأصول قبل تحققها، وتأجيل الاعتراف بحدوث الزيادة في هذين العنصرين، لحين التأكد من تحققها» (Watts, 2003:213).

ويعد التحفظ المحاسبي جوهر الشفافية في القوائم المالية، لما له من أثر على تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات بين الأطراف ذات العلاقة، فهو يعد من قدرة الإدارة على تعظيم بعض بنود القوائم المالية، التي يمكن أن تزيد من المخاطر الناتجة عن توقعات المستثمرين حول العائد، ويدفعهم للمطالبة بعائد أكبر لمواجهة هذه المخاطر (Hughes et al., 2007). وتظهر أهمية التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال، وزيادة الفرص المتاحة للإدارة للحصول على مصادر خارجية، وزيادة التدفقات النقدية التمويلية، مما يساعد على زيادة استثمار الموارد المتاحة بشكل أفضل، وزيادة التدفقات النقدية التشغيلية (Garcia et al., 2011).

* تم استلام البحث في فبراير 2020، وقبل للنشر في مايو 2020، وتم النشر في سبتمبر 2021.

إن الهدف الرئيس لأي مشروع تجاري هو تعظيم الأرباح، وهذا ما تسعى إليه البنوك التجارية الأردنية، في ظل المنافسة الشديدة في السوق الأردني، الأمر الذي يدفع هذه البنوك للعمل على تخفيض تكلفة رأس المال ومخاطر الاستثمار، لذا توجب عليها اللجوء إلى التحفظ المحاسبي للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات الواردة في القوائم المالية، والتي تقلل من مخاطر استثماراتها، وجاءت هذه الدراسة لبيان فيما إذا كانت البنوك التجارية الأردنية تلجأ للتحفظ المحاسبي لتحقيق أهدافها، يؤثر على تكلفة رأس مال هذه البنوك.

الإطار النظري

مفهوم التحفظ المحاسبي وأهميته:

حظي التحفظ المحاسبي باهتمام كبير من قبل المحاسبين، فهم يلجئون إليه عند مواجهة حالات عدم التأكد عن إعداد القوائم المالية، مما يزيد من دقتها وشفافيتها على المدى القصير، وقد أشار مجلس المبادئ المحاسبية (APB) في نشرته الرابعة إلى هذا التأثير، فقام بتعديله وإدراجه كعرف في المحاسبة المالية، كما أكدت دراسة (Roychowdhury & Watts, 2007) إلى أن قيام الإدارة بالاعتراف بالقيمة الدئى المحتملة للأصول والإيرادات، والقيمة العليا المحتملة للخسائر والالتزامات في القوائم المالية، يزيد من دقتها وشفافيتها، وأشارت دراسات أخرى إلى أن التحفظ المحاسبي يساعد المحاسبين على الاختيار الأفضل لطرق التقرير عن أدنى قيمة لحقوق الملكية (Beaver & Ryan, 2000). فقد عرفه (Watts, 2003) بأنه "اختلاف درجة التحقق المطلوبة للاعتراف بالأرباح مقابل الاعتراف بالخسائر"، وعرفه (Basu, 1997) بأنه "ضرورة وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للاعتراف بالأنباء السارة مثل المكاسب، مقارنة بالاعتراف بالأنباء السيئة كالخسائر"، كما عرّف التحفظ المحاسبي حسب أنواعه المشروط وغير مشروط من قبل (Ismail & Elbolok, 2011) فالتحفظ المشروط (اللاحق) هو "تطبيق الطرائق والسياسات المحاسبية، التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية"، مثل المعالجة المحاسبية لتدني الأصول، أما التحفظ غير المشروط (المسبق)، وهو "اختيار الإدارة لتطبيق الطرائق والسياسات المحاسبية، التي تخفض من الأرباح، والقيمة الدفترية لصافي الأصول من البداية، وبعيد عن الأخبار الاقتصادية المتاحة"، مثل الاعتراف بالمبالغ المنفقة على الأبحاث والتطوير على أنها مصروفات إيرادية.

تلجأ بعض الشركات إلى التلاعب في قيم الأرباح الحقيقية، وتضليل بعض معلوماتها المحاسبية في القوائم المالية، لمواجهة الفشل المالي ناتج عن الأحداث الاقتصادية المحيطة بها، مما يؤدي إلى زيادة حالة عدم تماثل المعلومات وزيادة مخاطر المعلومات والوكالة، فهي تجهل دور التحفظ المحاسبي في مواجهة هذه المخاطر (Kim & Yi, 2006). فالتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية، يحافظ على القيمة السوقية للشركات من خلال زيادة جودة المعلومات وشفافية قوائم المالية، وبالتالي تلبية احتياجات المستخدمين الخارجيين بشكل أفضل، كما يساعد البنوك على معرفة مدى كفاءة الأسواق المالية (النجار، 2014).

ازدادت حاجة الأسواق المالية للتحفظ المحاسبي بعد الأزمات المالية، التي دفعت أغلب البنوك المدرجة في الأسواق المالية إلى ممارسة إدارة الأرباح، حيث أدى ذلك إلى وجود الفجوة بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، نتيجة زيادة ظاهرة عدم تماثل المعلومات، والذي انعكس بشكل سلبي على قرارات المستخدمين، لذا فقد اتجهت الأنظار إلى التحفظ المحاسبي من قبل الباحثين لبيان أهميته دوره في زيادة شفافية القوائم المالية، وتقليص عدم تماثل المعلومات، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على كفاءة الأسواق المالية.

مفهوم تكلفة رأس المال وأهميتها

حظي مفهوم تكلفة رأس المال اهتمام كبير من قبل الباحثين، فهو أهم المؤشرات الدالة على استمرارية الشركة، وتقييم مدى كفاءة القرارات الاستثمارية الصادرة عن الإدارة، لمواجهة تقلبات الأسواق المالية (سعد الدين، 2014). كما حظى باهتمام كبير من قبل المستثمرين المرتقبين، عند اتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار الأفضل للاستثمارات المتاحة لهم، ومطالبتهم بأدنى معدل للعائد، عند مواجهة تذبذب أسعار الفائدة في الأسواق المالية، وتحديد القيمة الحالية

للتدفقات النقدية للعائد الناتج من المشروعات المستقبلية، فتكلفة رأس المال تعرف بأنها "الحد الأدنى للعائد الذي يقبله كل من المساهمين والمقرضين"، وتعرف أيضاً بأنها "العائد المتوقع على محفظة الأوراق المالية للشركة، أو تكلفة الفرصة الضائعة على رأس المال، بسبب الاستثمار في أصول الشركة" (Brealey et al., 2014).

تسعى الشركات إلى الحصول على عائد أعلى من تكلفة الاستثمار، كما يسعى المستثمر المرتقب إلى نفس الهدف، لذا فلا بد من قيام الشركات بتقليل حالة عدم تماثل المعلومات بينهما، وزيادة شفافية ودقة قوائمها المالية، والتي يمكن تحقيقها من خلال ممارسة التحفظ المحاسبي موضوع الدراسة.

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال

تعرض إدارة الشركات إلى ظاهرة عدم تماثل المعلومات، والتي تؤدي إلى وجود فجوة بينها وبين الأطراف الخارجية ذات العلاقة، كما تأثر هذه الظاهرة بشكل سلبي على سعر إصدار الأسهم، حيث يطلب المستثمر الجديد عائد عالي لاستثماره، نتيجة عدم توافر المعلومات الكافية، كما يقوم المستثمرين المرتقبين باللجوء إلى عائدات عالية لاستثماراتهم للتعويض عن مخاطر المعلومات التي تخفيها الإدارة عنهم، وهذا الأمر يؤدي إلى زيادة تكلفة حقوق الملكية، لذا تلجأ بعض الإدارات إلى ممارسة التحفظ المحاسبي لتقليل هذه الفجوة، وتوفير المعلومات الملائمة للمستثمرين، وزيادة شفافية قوائمها المالية، والذي سيؤدي إلى خفض تكلفة رأس المال، وزيادة قيمتها السوقية (Guay & Verrecchia, 2007).

إن اعتراف الإدارة بالخسائر المحتمل في وقت مبكر مقارنة بالأرباح المحتملة، يساعد المستثمرين المحتملين على تقدير عائد المتوقع من الاستثمارات، كما يساعد المساهمين على تقييم أداء الإدارة بشكل أفضل.

الدراسات السابقة:

أظهرت الدراسات النظرية والعملية، وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الديون، فقد هدفت دراسة (سمارة، 2009) إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، حيث اختبرت الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي بكافة قطاعاته، وتم قياس التحفظ المحاسبي بمقاييس التوقيت غير المتماثل ومقياس المستحقات، وتوصلت إلى تفاوت ممارسة التحفظ المحاسبي بين القطاعات، حيث كان أعلاها القطاع الصناعي، ووجود علاقة عكسية للتحفظ المحاسبي المشروط مع تكلفة الديون، والعكس بالنسبة للتحفظ المحاسبي غير المشروط، وعدم وجود علاقة للتحفظ المحاسبي المشروط مع تكلفة حقوق الملكية. وقامت دراسة (Chen & Hsu, 2013)، بفحص العلاقة بين طبقات الملكية وتكلفة الديون في الهيكل الهرمي للشركات التايوانية عينة الدراسة، وبيان أثر التحفظ المحاسبي على تكاليف الوكالة، حيث توصل الباحثان إلى وجود علاقة طردية بين طبقات الملكية وتكلفة الديون في الهيكل الهرمي للشركات، وعلاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الديون، وقد أوصت الدراسة بزيادة اهتمام الباحثين بموضوع الهيكل التنظيمي وعلاقته بجودة التقارير المالية.

وأوضحت دراسة (Li, 2015)، دور التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال على مستوى دولي، وتوصلت إلى وجود علاقة عكسية للتحفظ المحاسبي مع تكلفة رأس المال في الشركات الدولية التي تمارس التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية، وعلى العكس في الشركات المقيمة بالدول التي لا تمارس التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية. دراسة (المومني وحمد، 2018)، والتي بحثت في أثر التحفظ المحاسبي بنوعيه المشروط وغير المشروط في إدارة المخاطر الناتجة عن هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المساهمة العامة الأردنية بكافة قطاعاتها، حيث استخدم الباحثان مقياس التحفظ المشروط (مقياس مركب) ويتمثل في (المستحقات غير التشغيلية المتراكمة، نسبة التحفظ إلى الأرباح المتوقعة، وإجمالي المستحقات والقيمة الدفترية إلى القيمة السوقية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات عينة الدراسة تمارس التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط، وكان أكثرها القطاع المالي، ثم يليه الصناعي ومن ثم الخدمي، كما توصلت إلى وجود أثر للتحفظ المحاسبي بنوعيه على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية، وكانت من أهم توصيات الدراسة، توجيه الشركات التي تتعرض إلى مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية الخاصة بها إلى ممارسة التحفظ المحاسبي بالحد المعقول.

ركزت الدراسات السابقة على بيان أهمية التحفظ المحاسبي وبيان أثره على تكلفة رأس المال للشركات بقطاعات مختلفة، كما اختلفت طرق قياس التحفظ المحاسبي من دراسة إلى أخرى، وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة باختلاف بيئة الدراسة وفترتها، حيث قامت الباحثة بدراسة أثر ممارسة التحفظ المحاسبي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي، خلال الفترة (2013-2018)، واعتمدت على البيانات الفعلية التي تم جمعها من سوق عمان المالي، وقياس متغيرات الدراسة وفقاً للمعادلات المذكورة لاحقاً.

مشكلة الدراسة

تواجه البنوك التجارية الأردنية صعوبة في اختيار البدائل المتعلقة بالقرارات الخاصة بالتمويل، حيث تؤدي مخاطر المعلومات إلى زيادة العائد المطلوب من قبل المستثمر أو المقرض، لذا تلجأ بعض هذه البنوك إلى ممارسة التحفظ المحاسبي للتخفيف من هذه المخاطر. وقد وجهت انتقادات للتحفظ المحاسبي من بعض الباحثين لعدم تحقيقه لخصائص الملاءمة والتمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، وأشاد بعضهم إلى دوره الكبير في تقليص ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وزيادة كفاءة الأسواق المالية، وهذا الاختلاف بالأراء دفع الباحثة إلى البحث عن أهمية التحفظ المحاسبي، وأثره على تكلفة رأس المال بشقيه تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي، فجاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة حقوق الملكية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟
- 2- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة الديون في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة حقوق الملكية وتكلفة الديون، حيث تأمل الباحثة، أن تصل إلى نتيجة يمكن أن يستفيد منها أصحاب القرار الذي أثار جدل كبير وهو إبقاء التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لمعايير التقرير، وبيان فيما إذا كانت البنوك التجارية الأردنية تمارس التحفظ المحاسبي، وما هي المنافع الاقتصادية التي قد تعود عليها من هذه الممارسات.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة رأس المال بشقيه (تكلفة حقوق الملكية، وتكلفة الديون) في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

ويتفرع منها الفرضيات التالية:

- H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة حقوق الملكية في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.
- H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، على تكلفة الديون في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

الطريقة والإجراءات

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي تم من خلاله جمع المعلومات حول موضوع الدراسة، حول التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، والمنهج القياسي الكمي، في عملية تحليل البيانات المالية، التي تم تجميعها من موقع سوق عمان المالي الإلكتروني، والنشرات الصادرة عن هيئة الأوراق المالية، وعرضها بالأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (13) بنك تجاري مدرج في سوق عمان المالي، خلال الفترة ما بين (2013-2018)، وهي فترة الدراسة، حيث قامت الباحثة باختبار مجتمع الدراسة بالكامل.

أساليب التحليل الإحصائي:

فيما يلي الأساليب المتبعة لقياس متغيرات الدراسة.

1- قياس المتغير المستقل (التحفظ المحاسبي): تم قياسه بطريقة نسبة القيمة السوقية (عدد الأسهم المتداولة ضرب سعر إقبال السهم في نهاية السنة) إلى القيمة الدفترية لحق الملكية (MTB) (رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة بعد استبعاد أسهم الخزينة)، حيث يدل ارتفاع هذه النسبة إلى زيادة درجة التحفظ المحاسبي، حيث زيادة هذه النسبة يدل على زيادة التحفظ المحاسبي (Beaver & Ryan, 2000)،

2- المتغيرات التابعة:

أ- تكلفة حقوق الملكية: استخدمت الباحثة نموذج (جوردن) من خلال المعادلة التالية (Francis et al., 2005)

$$K = \frac{D_i}{P} + g$$

حيث إن

- K: تكلفة حقوق الملكية
- D_i : الربح المتوقع توزيعه للسهم
- g: معدل نمو المتوقع في الربح الموزع للسهم
- P: سعر السهم

أ- تكلفة الديون (Francis et al., 2005)

$$COD_{jt} = [IC_{jt,t+1} \div IBDO_{jt,t+1}] \times [1-TR]$$

حيث إن

- COD_{jt} : تكلفة الديون للشركة j لسنة t
- $IC_{jt,t+1}$: مصروف الفائدة للشركة j لسنة $t+1$
- $IBDO_{jt,t+1}$: متوسط الديون التي تُدفع عليها فوائد بين السنة t والسنة $t+1$ للشركة j
- TR: معدل الضريبة

التحليل الإحصائي

فيما يلي عرض نتائج التحليل الإحصائي اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة، والنتيجة عن استخدام التحليل الإحصائي الوصفي (الانحراف المعياري والمتوسطات)، وتحليل الانحدار المتعدد.

جدول رقم (1)

Descriptive Statistics			
	Mean	Std. Deviation	N
conservatism	1.4053	.28785	13
Cost of Capital	.3467	.16646	13
Cost of Dept	.1147	.07328	13
Cost of Equity	.4020	.12307	13
Size	7.3160	.52134	13
Audit	.7525	.48795	13

يشير الجدول رقم (1)، إلى متوسط التحفظ المحاسبي في البنوك عينة الدراسة، والبالغ (1.40)، ومتوسط إجمالي تكلفة رأس المال، فقد بلغ (0.34)، وبلغ متوسط تكلفة حقوق الملكية (0.40)، وتكلفة الديون (0.11)، أما بالنسبة لمتوسط المتغيرات الضابطة، فقد بلغ متوسط لوغاريتم الأصول للبنوك عينة الدراسة بلغ (7.31)، متوسط استعانة البنوك بمكاتب تدقيق (big 4) كانت (0.75).

أما الجدول رقم (2) معامل ارتباط بيرسون، حيث تبين وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، بمعامل الارتباط قيمته (-1.05)، عند مستوى معنوية (0.00) وهي أقل من (0.05)، وكانت القيمة المعنوية لحجم الأصول (0.01)، وهذا يشير إلى وجود علاقة معنوية بينها وبين تكلفة رأس المال، كما بلغت القيمة المعنوية لمكاتب التدقيق (big 4) (0.804) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يشير إلى عدم وجود علاقة معنوية مع تكلفة رأس المال للبنوك عينة الدراسة.

جدول رقم (2)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.888	.438		6.590	.000
1 Size	-.118	.056	-.213	-2.113	.001
Audit	.013	.052	.023	.254	.804
Cost of Capital	-1.816	.177	-1.050	-10.282	.000

a. Dependent Variable: conservatism

اختبار الفرضيات

تم اختبار كولموكروف - سميرنوف (One- K-S Sample test)، للتأكد من توزيع بيانات الدراسة توزيع طبيعي، حيث تبين إلى أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، للتحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، في البنوك التجارية في سوق عمان المالي.

بعد إجراء المعالجات الرياضية الملاءمة للبيانات التي تم جمعها، لتكون أكثر ملاءمة وتوافق مع أهداف الدراسة المتمثلة في اختبار الفرضيات، تم اختبار هذه الفرضية من خلال تطبيق تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression Analysis).

تم اختبار أثر التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال، بمعادلة الانحدار رقم (1)، (سعد الدين، 2014):

$$R_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{CONS}_{jt} + \beta_2 \text{SIZE}_{jt} + \beta_3 \text{AUDIT}_{jt} + e_{it}$$

حيث إن

- R_{jt} : إجمالي تكلفة رأس المال للشركة i في السنة t .
- CONS_{jt} : المتغير المستقل، وهو مستوى التحفظ المحاسبي للشركة i في السنة t .
- SIZE_{jt} : المتغير الضابط الأول، وهو حجم الشركة (اللوغاريتم الطبيعي للقيمة السوقية لحق الملكية) للشركة i في السنة t .
- AUDIT_{jt} : المتغير الضابط الثاني، حيث أخذت مكاتب التدقيق الكبيرة (big 4) الرقم (1)، و(صفر) لمكاتب التدقيق الصغيرة للشركة i في السنة t .
- β_0 : مقدار ثابت في معادلة الانحدار.
- e_{it} : الخطأ العشوائي.

جدول رقم (3)
ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1.065	3	.355	40.931	.000b
1 Residual	.095	10	.009		
Total	1.160	13			

a. Dependent Variable: conservatism

b. Predictors: (Constant), Audit, Size, Cost of Capital

جدول رقم (4)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.714	.436		6.218	.000
1 Size	-.117	.057	-.211	-2.056	.064
Audit	.029	.054	.049	.542	.599
Cost of Dept	4.133	.410	-1.052	10.075	.000

a. Dependent Variable: conservatism

ونقبل الفرضية البديلة (H₁) القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) للتحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال في البنوك التجارية في سوق عمان المالي. أي أن كلما زادت ممارسة إدارة البنوك للتحفظ المحاسبي أدى إلى تقليص فجوة عدم تماثل المعلومات وبالتالي المخاطر المتعلقة بها، والذي يؤدي إلى قبول المقرضين والمستثمرين بأقل معدل عائد لاستثماراتهم، وانخفاض تكلفة رأس المال في هذه البنوك.

اختبار الفرضية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05)، للتحفظ المحاسبي على تكلفة حقوق الملكية، في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

تم اختبار الفرضية الأولى من خلال المعادلة رقم (2) (سعد الدين، 2014):

$$K_{jt} = \beta_0 + \beta_1 \text{CONS}_{jt} + \beta_2 \text{SIZE}_{jt} + \beta_3 \text{AUDIT}_{jt} + e_{it}$$

حيث إن

- K_{jt} : المتغير التابع الأول للدراسة، وهو تكلفة حقوق الملكية للشركة i في السنة t .
يشير الجدول رقم (5) (تحليل التباين)، أن قيمة F بلغت (22.484) عند درجة حرية (df=3) ومستوى معنوية (Sig= 0.002)، وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

جدول رقم (5)
ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
1 Regression	.997	3	.332	22.484	.002b
Residual	.163	10	.015		
Total	1.160	13			

a. Dependent Variable: conservatism

b. Predictors: (Constant), Cost of Equity, Audit, Size

جدول رقم (6)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	2.163	.527		4.105	.002
1 Size	.017	.066	.030	.252	.806
Audit	-.038	.067	-.064	-.560	.587
Cost of Equity	-2.125	.280	-.909	-7.579	.000

a. Dependent Variable: conservatism

يتبين من الجدول رقم (3) تحليل التباين، أن قيمة F بلغت (40.931) عند درجة حرية (df=3) ومستوى معنوية (Sig= 0.000)، وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

ويظهر من الجدول رقم (4)، نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، أن قيمة (B=4.133) وبخطأ معياري مقداره (0.410)، وأن قيمة (Beta=-1.052) والدالة على وجود علاقة معنوية عكسية، وبلغت قيمة (t=10.075) عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهو أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية المعامل، لذلك لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H₀).

أما الجدول رقم (6) والخاص بتحليل الانحدار الخطي فقد أوضح أن قيمة (B=2.125) وبخطأ معياري مقداره (0.280)، وأن قيمة (Beta=-.909) والدالة على وجود علاقة معنوية عكسية، وبلغت قيمة (t=7.579) عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهو أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية المعامل، لذلك لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H₀)، ونقبل الفرضية البديلة (H₁) القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05) للتحفظ المحاسبي على تكلفة حقوق الملكية في البنوك التجارية في سوق عمان المالي. وهذا يعني أن التحفظ المحاسبي يعطي معلومات أكثر ملاءمة وموثوقية حول التدفقات النقدية المتوقعة، وهذا يشجع المستثمرين على الاستثمار والقبول بمعدلات عائد قليلة، مما ينعكس إيجاباً على تكلفة رأس المال.

اختبار الفرضية الثانية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (α ≤ 0.05)، للتحفظ المحاسبي على

تكلفة الديون، في البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي.

ولاختبار الفرضية الثانية استخدمت المعادلة رقم (3) التالية (سعد الدين، 2014):

$$COD_{jt} = \beta_0 + \beta_1 CONS_{jt} + \beta_2 SIZE_{jt} + \beta_3 AUDIT_{jt} + e_{it}$$

حيث إن

COD_{jt} : المتغير التابع الثاني، وهو تكلفة الديون للشركة في السنة t .

جدول رقم (7)
ANOVA^a

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	.Sig
Regression	.070	3	.023	49.089	.000b
1 Residual	.005	10	.000		
Total	.075	13			

a. Dependent Variable: Cost of Dept
b. Predictors: (Constant), Audit, Size, conservatism

جدول رقم (8)
Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	.Sig
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.652	.082		7.945	.000
1 Cost of Dept	.218	.022	-.857	10.075	.000
Size	-.032	.012	-.231	-2.740	.019
Audit	.010	.012	.063	.782	.450

a. Dependent Variable: Cost of Dept

ويُشير الجدول رقم (7) (تحليل التباين)، أن قيمة F بلغت (49.089) عند درجة حرية (df=3) ومستوى معنوية (Sig= 0.000)، وهي أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية الانحدار.

كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد في الجدول رقم (8)، أن قيمة (B=.218) وبخطأ معياري مقداره (0.022)، وأن قيمة (Beta=-.909) والدالة على وجود علاقة معنوية عكسية، وبلغت قيمة (t=10.075) عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهو أقل من (0.05) وهذا يؤكد معنوية المعامل، لذلك لا نستطيع قبول الفرضية العدمية (H_0)، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للتحفظ المحاسبي على تكلفة الديون في البنوك التجارية في سوق عمان المالي. فزيادة ممارسة التحفظ في البنوك، يزيد من شفافية القوائم المالية، وتقلص فجوة عدم التماثل المعلومات، حول التدفقات النقدية المستقبلية والربحية، والتي يستند عليها المقرضين في قراراتهم، مما يؤدي إلى قبولهم بأقل فائدة الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكلفة الديون.

التوصيات

- بناء على ما سبق من نتائج اختبار الفرضيات، تقدم الباحثة التوصيات التالية:
- لفت انتباه واضعي المعايير المحاسبية والمشرعين، بأهمية التحفظ المحاسبي ودوره في زيادة شفافية القوائم المالية، مما ينعكس على قرارات الأطراف ذات العلاقة في البنوك أو الشركات بشكل عام، ودعوتهم بعدم إلغاء التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لمعايير التقارير المالية.
 - تشجيع البنوك والشركات المساهمة على زيادة الاهتمام وتطبيق التحفظ المحاسبي، مما له الدور الكبير في خفض تكلفة رأس المال، وتحقيق المنافع الاقتصادية لها.
 - ضرورة تدقيق القوائم المالية من خلال شركات التدقيق الكبرى، لزيادة ملاءمة ومصداقيتها، وبالمقابل قيام هذه الشركات بالإفصاح في تقاريرها فيما إذا كانت البنوك التي تم تدقيق قوائمها، تمارس التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.
 - تدعو الباحثة الباحثين بإجراء الدراسات والأبحاث حول التحفظ المحاسبي، وأهميته في زيادة في شفافية القوائم المالية من خلال علاقته بتمائل المعلومات والتي تؤثر على كفاءة الأسواق المالية، لمساعدة المنظمات المهنية في اتخاذ القرار المناسب في إبقاءه ضمن الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية.

المراجع

أولاً - مراجع باللغة العربية:

- سعد الدين، إيمان. (2014). «تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة»، *مجلة المحاسبة المراجعة، AUJAA*، 2 (1)، 299-342.
- مومني، محمد؛ وحمد أمينة. (2018). «أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية»، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، 14 (1)، 81-107.
- النجار، جميل. (2014). «قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية وأثره على القيمة السوقية للسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين»، *البلقاء للبحوث والدراسات*، 17 (2)، 177-224، غزة، فلسطين.
- سوق عمان المالي <http://www.ase.com.jo/ar/bulletins/yearly/new>

ثانياً - مراجع باللغة الأجنبية:

- Basu, S. (1997). "The conservatism principle and the asymmetric timelines of earnings", *Journal of Accounting and Economics*, 24, 3-37.
- Beaver, W. & Ryan, S. (2000). "Biases and lags in book value and their effects on the ability of the book-to-market ratio to predict book return on equity", *Journal of Accounting Research*, 38, 127-148.
- Brealey, R.; Myers, S. & Allen, F. (2014). *Principles of Corporate Finance*. (11th ed.). McGraw Hill.
- Chen, C. & Zhu, S. (2013). "Financial reporting quality, debt maturity, and the cost of debt: Evidence from China", *Emerging Markets Finance & Trade*, 49 (4), 236-253.
- Francis, L. & Olsson, S. (2005). "The market pricing of accruals quality", *Journal of Accounting and Economics*, 39 (1), 295-327.
- Garcia, L.; Osma, L. & Penalv, F. (2011). "Conditional conservatism and cost of capital", *Review of Accounting Studies*, 16, 247-271.
- Guay, W. & Verrecchia, R. (2007). "Conservative Disclosure", *Working Paper*, University of Pennsylvania.
- Hughes, J; Liu, J & Liu, j. (2007). "Information asymmetry diversification and cost of capital", *The Accounting Review*, 82 (3), 705-729.
- International Accounting Standards Board (IASB). (2008). *An improved conceptual framework for financial reporting*, London.
- Ismail, T. & Elbolok, R. (2011). "Do conditional and unconditional conservatism impact earnings quality and stock prices in Egypt?", *Research Journal of Finance and Accounting*, 2 (12), 7-21.
- Kim, J. Yi, C. (2006). "Ownership structure, business group affiliation, listing status and earnings management: Evidence from Korea", *Contemporary Accounting Research*, 23, 427-464.
- Kim, Y; Li, S.; Pan, C. & Zuo, L. (2013). "The role of accounting conservatism in the equity market: evidence from seasoned equity offerings", *The Accounting Review*, 88 (4), 1327-1356.
- Li, X. (2015). *Accounting conservatism and the cost of capital: International analyzing*, The Wharton School, University of Pennsylvania, Fox School of Business, Temple University.
- Roychowdhury, S. & Watts, R. (2007). "Asymmetric timeliness of earnings market-to-book and conservatism in financial reporting", *Journal of Accounting and Economics*, 44, 2-31.
- Watts, R. (2003). "Conservatism in accounting", Part I: Explanations and implications", *Accounting Horizons*, 17 (3), 207-221.

Accounting Reservation of Financial Statements And its Effect on the Cost of Capital in Commercial Banks Listed on the Amman Financial Market

Fatin Ameen Al-Naimi

Assistant Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Economics and Administrative Sciences

Zarqa University - Jordan

fnaimi@zu.edu.jo

ABSTRACT

The study examined the importance of accounting reservation, and its effect on the Cost of Capital in Jordanian banks, During the period (2013-2018), empowering the entire study community, represented by (13), The researcher also used the multiple regression, to predict the existence of an accounting reservation effect on the cost of capital, and found a statistically significant impact on both cost of Equity and cost of debt, it recommended the necessity of keeping the accounting reservation in the conceptual framework of financial reporting standards and urging banks and public contributing companies to apply the accounting reservation when preparing financial statements, for its great role in reducing the cost of capital and achieving economic benefits for it.

The researcher called for conducting studies and researcher on the accounting reservation, and its relationship to the asymmetry of information and the transparency of financial statements and the efficiency of financial markets, to assist professional organizations in taking appropriate decisions about keeping it within the conceptual framework for the preparation of financial reports.

Keywords: *Accounting Reservation, Cost of Capital, Cost of Equity, Cost of Debt, Asymmetry of Information.*